شهادات أشخاص تم استدعاؤهم

توضح "جمعية حقوق المواطن"، في التماسها، أن الالتماس مقدم باسمها هي إلى المحكمة، وليس بأسماء أشخاص معينين ممن تم استدعاؤهم ومثلوا لمثل هذه "المحادثات"، وذلك لسببين جوهريين: الأول، أن كثيرين من بين هؤلاء الأشخاص غير معنيين بالوقوف في مواجهة مباشرة وعلنية مع جهاز "الشاباك"، والثاني، أن موضوع الالتماس لا يخصّ أولئك الأشخاص وحدهم فقط، بل يهمّ آخرين كثيرين أيضا، وخاصة النشطاء الذين قد يتم استدعاؤهم لمثل هذه المحادثات مستقبلا، فضلا عن قطاعات واسعة من المواطنين الذين سيرتدعون عن المشاركة في نشاطات سياسية قانونية، من خلال بث رسالة واضحة إليهم مفادها أنه "من الأفضل لهم التفكير مرتين قبل المشاركة في نشاط سياسي احتجاجي غير مَرْضِيّ عنه".

ويتضمن الالتماس مجموعة من الشهادات الشخصية، المقدمة كتصاريح مشفوعة بالقسم من أشخاص تعرضوا للاستدعاء ولـــ "المحادثة"، تكشف تفاصيل هذه السياسة ومدى خطورتها، من ضمنها هذه النماذج:

1. ر. أ. ق.، مركّز "طاقم التعايش في النقب" وناشط من أجل حقوق العرب البدو – تم استدعاؤه في حزيران 2012 لجلسة "استيضاح" تخللها تفتيش جسدي وتوجيه أسئلة شخصية عن دراسته، عمله، أصدقائه، أبناء عائلته وغيرها. كما طُلب منه تزويد أرقام هواتف عدد من أصدقائه وأقربائه، ثم تحذيره بأن "يصلّي" لكي لا يتم استدعاؤه ثانية. وفعلا، تم استدعاؤه مرة أخرى، في شهر شباط الأخير، لكنّ ممثلي "الشاباك" عادوا و"أعفوه" من "واجب الحضور"، إثر تدخل "جمعية حقوق المواطن"!
2. ك. س.، باحث في "معهد وايزمان للعلوم" وناشط في مظاهرات ضد الاحتلال – في شهر كانون الأول 2012، تلقى محادثة هاتفية من "رونا من الشاباك" استدعته خلالها لـــ "محادثة"، مهدّدة إياه بأنه "إذا لم يتعاون، فسيتم احتجازه للتحقيق وستقوم دورية شرطة بإحضاره". وخلال "المحادثة التحذيرية"، التي جرت معه بحضور "رونا" و"ماتي"، الذي قدم نفسه على أنه "مسؤول عن اليسار المتطرف وأنشطة نزع الشرعية" في "القسم اليهودي" في الشاباك. وتمثل ادعاء المحققين، خلال "المحادثة"، بأن سنيتس "ضالع في تنظيم مظاهرات غير قانونية"، ثم تم تحذيره بأنهم "يمنحونه فرصة التوقف" وبأنهم "يمكن أن يكونوا أقل لطفا بكثير"!
3. م. ق.، موظف في جمعية حقوقية – تم استدعاؤه في نيسان 2012 إلى "محادثة" في مركز شرطة "شاليم" في القدس، حيث استقبله "بوعاز" الذي قدم نفسه على أنه "رئيس المخابرات" في سلوان. وخلال "المحادثة"، تم توجيه أسئلة مختلفة لقراعين، بما فيها حول دراسته، عمله في الجمعية الحقوقية ووضعه الاقتصادي، فضلا عن سبب عدم زواجه حتى الآن! كما طُلب منه تزويد معلومات شخصية عن أحد أفراد عائلته وعن أصدقاء مقربين.
4. ل. ر.، ناشطة في مجموعة "فوضويون ضد الجدار" – اقتيدت إلى "محادثة تحذيرية" في آذار 2012 لدى عودتها إلى البلاد من زيارة في خارج البلاد، فور هبوطها في مطار اللد (بن غوريون). وخلال "المحادثة"، تم توجيه أسئلة مختلفة إليها، بما فيها "لماذا لا تبدو فوضوية بالفعل" وغيرها من الأسئلة الشخصية حول

ملابسها، ثم تم "تحذيرها" بأنه "على الرغم من أن نشاطها هو في نطاق القانون، إلا أنهم سيصلون إليها في اللحظة التي تتجاوزه"!

يشار هنا إلى أن ل. ر. هي ابنة قاضية "محكمة شؤون العائلة" في مدينة رمات غان.

5.ط. ك. ، ناشط يساري – تم استدعاؤه في العام 2011 إلى "محادثة" في مركز الشرطة في تل أبيب. ورغم إبلاغه بأنها "محادثة"، وليس تحقيقا، إلا أنه تم تحذيره من أنه "في حال عدم حضوره إلى مركز الشرطة، سيقومون بإحضاره بواسطة دورية شرطة"! وخلال "المحادثة"، تبين للشاب أن لدى ممثل "الشاباك" معلومات وافية عن حياته الشخصية، وجرت محاولة لثنيه عن المشاركة في نشاطات سياسية "قد تؤذي أعماله"! كما أبدى ممثل "الشاباك" استغرابه من "كيف أن شابا جيدا كان في الجيش يصبح ناشطا في اليسار الراديكالي"! وفي نهاية "المحادثة"، أشار المحقق إلى أنه يعرف أن نشاط الشاب قانوني، لكنه "يودّ تحذيره من سوء استغلاله"، ثم طلب منه "عدم الحديث" عن اللقاء!